المدرسة الكتانية بقسنطينة صرح ثقافي يصارع النِّسيان.

د. محمد السعيد قاصري*

تمهيد: عرفت مدينة قسنطينة كغيرها من المدن الجزائرية العريقة خلال العهد العثماني نهضة ثقافية مُتميّزة، ويعود الفضل في ذلك إلى كثرة المؤسسات الثقافية والدينية المنتشرة بها مثل المساجد والجوامع والمدارس والزوايا، حيث كانت هذه المؤسسات منارات علمية شامخة تُشع بالعلوم والمعارف على سكان المدينة خصوصا، وعلى كل من انتقل إليها من القرى والأرياف المجاورة لها أو من بعض المدن البعيدة عنها لينهل من شتى روافدها، ومن بين أهم هذه المؤسسات الثقافية والعلمية المدرسة الكتانية التي لعبت دورا كبيرا في هذا المجال.

وبناء عليه وقع اختيارنا في هذا المقال على هذه المؤسسة العريقة لمحاولة التعريف بها وبدورها الثقافي، الذي لعبته منذ تأسيسها سنة 1775م وإلى غاية الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة سنة 1837، ومعرفة موقعها من سياسة الاحتلال الفرنسي، التي سعت إلى طمس المعالم الحضارية والثقافية للمدينة والقضاء عليها، وقصد الوقوف أيضا على مختلف التغييرات التي استحدثتها السلطات الاستعمارية على المدرسة، حيث حولتها في البداية إلى مقر للإدارة الفرنسية، ثم كمقر للمحكمة العسكرية، وفي سنة 1850 تحولت إلى مقر للمدرسة الشرعية- الفرنسية، واستمر وضعها الإداري على هذا الحال إلى غاية سنة 1951 حيث تحولت إلى ثانوية فرنسية- إسلامية.

وخلال الثورة التحريرية عرفت عدة اضطرابات كان من بينها إضراب الطلبة في 19 ماي 1956، حيث غادر كثير من الطلبة المسلمين مقاعد الدراسة والتحقوا بالثورة، وبعد الاستقلال عاد هذا المعلم الثقافي إلى أصحابه الشرعيين تحت مسميات مختلفة منها: مقر الأكاديمية الجامعية للشرق، أما الآن فهي عبارة عن معهد لتكوين العلماء والمرشدين التابعين لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، دون أن يحمل هذا الصرح الثقافي التسمية التاريخية الصحيحة والسليمة- المدرسة الكتانية- وهذا تجني على التاريخ وعلى المسميات التاريخية العريقة التي حاول الاستعمار الفرنسي طمسها وتحريفها، لكنه فشل في ذلك.

سنحاول في هذا المقال التعريف بالمدرسة الكتانية وبدورها الثقافي والحضاري خلال المراحل الأخيرة من الحكم العثماني، والوقوف على أهم التطورات التي عرفتها، وإلى أي مدى نجحت السياسة الفرنسية في توظيف هذا الصرح الثقافي لتخريج إطارات جزائرية موالية للاستعمار؟ وما هو المصير الذي عرفته بعد الاستقلال؟ وهذا وفق خطة عمل تتكون من العناصر التالية:

1- تأسيس المدرسة الكتانية.

*أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

2- قانونها الأساسي ونظامها الداخلي

3- دورها الثقافي منذ تأسيسها 1775 وإلى غاية الاحتلال الفرنسي 1837.

4- المدرسة الكتانية أثناء الاحتلال من محاولة طمس التعليم العربي- الإسلامي إلى تكوين إطارات لخدمة الاستعمار.

5- المدرسة الكتانية بعد الاستقلال من الأكاديمية الجامعية إلى معلم لتكوين المعلمين والمرشدين.

6- خاتمة

تأسيس المدرسة الكتانية: تأسست هذه المدرسة بمدينة قسنطينة على يد صالح باي[1] في سنة 1189هـ/1775م، وتبركا بالولي الصالح سيدي عبد الله بن هادي المعروف بسيدي الكتاني[2]، أطلق عليها اسم المدرسة الكتانية[3]، وقبل تأسيس هذه المدرسة سبقها ببناء مسجد سيدي الكتاني[4]، وصرف عليه أموالا قل نظيرها، وجعل له أوقافا كثيرة[5]، بمعنى أن هذه المدرسة الكتانية هي مُكملة لهذا المسجد وتعد امتدادا له، وخصص لهما أوقافا خيرية كثيرة بلغت 16 عقدا، حسب سجل صالح باي للأوقاف الذي تطرقت له الأستاذة قشي فاطمة الزهراء في أحد أبحاثها حول صالح باي[6]، حيث كان هذا الباي كلما بنى مسجدا إلاّ ويلحق به مدرسة تكون مجاورة له، بدليل أنه في السنة الموالية لبناء هذه المدرسة، قام ببناء الجامع الحنفي بجوارها أيضا، كما أسس مدرسة بجوار جامع سيدي الأخضر في سنة 1203هـ/1789م، والتي أصبحت هي الأخرى فرعا له[7]، أما خارج مدينة قسنطينة فقام بتأسيس الجامع الكبير ببونة (عنابة) سنة 1206هـ/1791م[8]..الخ، وأغدق عليه أموالا طائلة، حصّلها من عائدات سياسته الاقتصادية الراشدة.

أما العلماء المُدرسين بهذه المدرسة فنذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ عبد القادر الراشدي الحنفي[9]، والشيخ شعبان بن جلول قاضي الحنفية، والشيخ العباسي قاضي المالكية[10]، وسيدي مصطفى بن جلول الذي شغل منصب قاض في عهد صالح باي[11]، هذا إلى جانب كل من محمد بن الموهوب وأحمد بن بهلول عبده اللذين استعان بهما صالح باي في تنظيم مصلحة الأوقاف بمدينة قسنطينة سنة 1185هـ[12].

لم يكتف صالح باي ببناء هذه المدرسة بل وسّع مجال اهتمامه بمختلف أحياء مدينة قسنطينة التي عرفت في عهده خمسة مساجد كبرى وسبعين مسجدا صغيرا، وثلاثة عشر زاوية، هذا إلى جانب الكتاتيب القرآنية الكثيرة، كما أولى اهتماما كبيرا بالتعليم الديني وغيره، وخصص للمعلمين والفقهاء والوعاظ والأئمة أجورا سنوية قارة من أموال الأوقاف الإسلامية التي اهتم برعايتها وصيانتها، وعيّن وكلاء وقيّمين لذلك، واستحدث في كل مدرسة أنشأها قاعة للصلاة وأخرى للتدريس وبيتا للوضوء، وأربعة غرف لسكنى الطلبة القادرين[13].

أما الطلبة الذين لم يكونوا قادرين على السكن بالمدرسة أو بغيرها من المدارس الأخرى، ويأتون من القرى والأرياف المجاورة لقسنطينة، فقد وفّر لهم الإقامة في المدينة عند العائلات القسنطينية الكبيرة مثل عائلات ابن الفقون وكوشوك علي وابن جلول وباش تارزي وابن البجاوي...[14]، ولم يتركهم عرضة للفقر والعوز والإهمال، ومن بين الطلبة الذين درسوا بالكتانية التي أخرجت فحولا من رجال العلم: عمار الغربي القسنطيني المعروف بأبي راشد الذي درس أيضا بجامع القصباء، وهو معروف بالشعر والفقه وولاية الفتوى والتدريس في جامع سيدي علي بن مخلوف، ويُعد من أكابر العلماء، وله حاشية مفيدة على الشبرخيتي شارح مختصر خليل[15]، وقد توفي سنة (1251ه) 1835م[16].

وحتى تؤدي المؤسسات الثقافية التي أسسها صالح باي دورها كما ينبغي بمدنية قسنطينة أوجب استحداث نظام دراسي دقيق، يسير على ضوئه المدرسون والطلبة، ويتقيد به العاملون في حقل الدرس والتدريس وأماكن العبادة[17]، وما دمنا بصدد الحديث عن هذه القوانين التي استحدثها صالح باي لهذه المدارس سننتقل مباشرة إلى عرض القانون الذي سنّه بالخصوص للمدرسة الكتانية ضمن العنصر الموالي.

قانونها الأساسي ونظامها الداخلي: من بين ما يُميز المدرسة الكتانية عن غيرها من المدارس التعليمية انفرادها بقانون خاص تمت صياغته من طرف صالح باي والأعضاء الذين يُشكِّلون مجلس المدرسة في شهر سبتمبر 1780، أي بعد مرور خمس سنوات على تأسيسها، ويتضمن هذا القانون مجموعة من المواد أو النصوص التشريعية، التي يمكن حصرها في النقاط التالية[18]:

- تشتمل المدرسة على مسجد (أو قاعة تصلح للصلاة والدرس) وعلى خمسة غرف تخصص واحدة منها للأستاذ والأربعة الباقية للطلبة وعلى ميضأة للوضوء، وغرفة للمهملات، وعدد الطلبة الداخليين ثمانية، وينامون بمعدل اثنين في كل غرفة، وهناك وكيل يكلف بالمداخيل والمصاريف، وبواب لتنظيف المدرسة وإشعال المصابيح في القاعة المخصصة للصلاة، ويبلغ مرتب الأستاذ ثلاثين ريالا سنويا، ومرتب الوكيل 8 ريالات، والبواب يتقاضى سبعة ريالات، بينما يمنح لكل طالب مبلغ قدره ست ريالات.
- يقوم الأستاذ بإلقاء ثلاثة دروس في اليوم يكون الأول عند مطلع الشمس ويدوم إلى الساعة الحادية عشر، والدرس الثاني من الثانية عشر زوالا إلى العصر (حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال)، والثالث من الثالثة والنصف زوالا إلى غروب الشمس.
- يقرأ الطلبة كل يوم أربعة أحزاب من القرآن، حزبين بعد صلاة الصبح، وحزبين بعد صلاة العصر، ويختمون في كل مرة بالابتهال إلى الله والدعاء بالرحمة لمؤسسي المدرسة.
- لا يقبل في المدرسة إلا الشبان الحافظين للقرآن جيدا سواء كانوا يسكنون البادية أم المدرسة، من المذهب الحنفي أو المالكي على السواء على شرط أن يكونوا متزوجين.

- لا يمكن لأي تلميذ داخلي أن ينام خارج المدرسة، إلا لعذر خطير أو لزيارة أهله، تكون أيام العطلة عشرين يوما أو ثلاثين على الأكثر، وإذا لم يدخل التلميذ بعد هذا الأجل، ولم يثبت أنه كان مريضا فإنه يطرد ويعطى مكانه لأحد الطلبة الذين يزاولون الدروس وإذا تعذر ذلك فلطالب آخر.

- كل تلميذ يقضي 10 سنوات في المدرسة دون أن يحصل على تقدم ودون أن يظهر قابلية لدراسة العلوم، يطرد ويعوض بآخر.

- كل تلميذ لا يقيم علاقات طيبة مع زملائه، أو كان شريرا في أعماله أو كلامه يوجه إليه إنذار أول ثم ثان، وإذا لم يعتدل ويغير ما بنفسه فإنه يطرد.

- لا يسمح للموظفين والطلبة الخارجيين أن يقضوا الليل داخل المؤسسة بأي عذر كان.

- كل تلميذ لا يثابر على دروس الأستاذ يطرد.

- لا يمكن إدخال المواد الغذائية والثياب وأدوات الطبخ إلى المدرسة اللّهم إلا ما كان ضروريا لاستعمال سكانها.

- لا يسخن التلاميذ أكلهم إلا بالفحم، ولا يكون ذلك أبدا بالحطب، ولا يجوز كذلك غسل ثيابهم داخل المؤسسة.

ويعلق "أوجين فايسات" على هذا القانون عندما قارن بينه وبين القانون المعمول به في الثانويات الفرنسية بقوله: «فإذا قارناه بالنظام المتبع في نفس الوقت داخل ثانوياتنا في فرنسا، فإننا نرى أنه لم يكن أقل منه مستوى»[19]، أما ما جاء في ترجمة ناصر الدين سعيدوني حول هذا التعليق: وقد أثارت هذه التنظيمات التربوية إعجاب الفرنسيين وعلى رأسهم فايسيت Vayssettes الذي علق عليها: إنها تنم عن روح متفتحة وعقل واع، حتى أنها لا تقل في شيء عما كان جار به العمل بمدارس فرنسا آنذاك[20].

وإذا نظرنا إلى هذا القانون من الوجهة القانونية المعمول بها اليوم في مدارسنا، والذي يعرف بالتشريع المدرسي، يمكننا أن نؤرخ له ابتداء من تاريخ صدور قانون المدرسة الكتانية، وهذا بغض النظر عن المآخذ التي سجّلها "أوجين فايسات" على هذا القانون، كعدم ترك أوقات للفراغ خارج أوقات الدرس: «حيث يعد في نظره إهمالا لإشباع حاجيات الجسم، وإرهاقا لنشاط التلاميذ، وانتهاكا لقوانين التوازن التي خصصتها الطبيعة للتطور الآلي مقدرات (كذ) الجسدية والعقلية التي ينبغي أن تمارس بالتناوب عند الشباب بصفة خاصة، وإلا شلّت بعضها بعضا»، ثم يضيف حول الإرهاق الذي يتعرض له التلاميذ: «فإن الإرهاق المستمر يؤدي بسرعة إلى فتور النوابض التي تحركها، وعندما يفقد العقل نشاطه الطبيعي، ويصبح كسولا غير مكترث وخاملا...ومثل الجسم يصبح العقل ضعيفا ليصير بعد حين مجرد آلة أخرى»[21].

لكنه سرعان ما يستطرد ويعود إلى تثمين هذا القانون بقوله: «وإذا استثنيا العيب الذي ذكرناه آنفا والذي يرجع إلى واقع التعود أكثر منه إلى تطبيق نظام جديد، فإنه من الإنصاف الاعتراف بأن كثيرا من أحكام هذا القانون تمتاز بطابع الحكمة الكبيرة والتبصر الدقيق»[22].

دورها الثقافي منذ تأسيسها (1775) وإلى غاية الاحتلال الفرنسي (1837): نظرا للحرص الشديد الذي أولاه صالح باي في عهده للمجال الثقافي، تكون مدينة قسنطينة قد عرفت ازدهار كبيرا في هذا المجال، لم تعرف له نظير طيلة العهد العثماني بالجزائر، وهذا على غرار ما فعل الباي محمد الكبير بوهران، ويؤكد الأستاذ عبد العزيز فيلالي ذلك بقوله: «بلغ الجانب الثقافي في العهد العثماني شأوا كبيرا وتطورا ملحوظا ساهم فيه الأتراك والأهالي على حد سواء، بحيث بلغ عدد المساجد في هذه الحقبة خمسة مساجد كبرى، أما الصغيرة فقد بلغ عددها 70 مسجدا انتشرت عبر أحياء المدينة، بالإضافة إلى 16 زاوية للدرس والتحصيل، وإقامة الصلاة وحفظ القرآن...وإلى جانب هذا العدد الهائل من المساجد والزوايا، شيّد ما يزيد عن 90 مدرسة ابتدائية عبر أحياء المدينة، و7 معاهد مخصصة للتعليم الثانوي والعالي»[23].

وكان عدد المدارس بمدينة قسنطينة أثناء الاحتلال الفرنسي لها سنة 1837 حوالي 90 مدرسة قرآنية، وبعد مرور عشر سنوات على الاحتلال بات عددها 30 مدرسة، أي بفارق قدره 60 مدرسة كلها دمرت بفؤوس ومطارق الحقد على كل ما هو إسلامي أو عربي في الجزائر[24]، كما تناقص عدد الطلبة بالمدينة من 700 طالب إلى 60 طالبا، هذا إلى جانب تشتت العلماء وتهجيرهم ونفيهم[25].

ومن بين مظاهر الحياة الثقافية التي أفرزتها هذه المؤسسات، العدد الهائل للطلبة المتمدرسين الذين بلغ عددهم حوالي 700 طالب، يدرسون في المساجد والمدارس الملحقة بها ويتلقون فيها تعليما يعرف بالتعليم العالي، ومن بينهم 150 طالبا يتقاضون منحا ولهم سكنا مجانيا، إضافة إلى امتيازات أخرى في رمضان والمواسم، وتناقص عددهم بعد الاحتلال إلى 60 طالبا[26]، أما عدد التلاميذ المتمدرسين بالمدارس الابتدائية فقد بلغ عددهم حوالي 1350 طفلا، تناقص عددهم بعد الاحتلال إلى 350 تلميذ[27].

هذا إلى جانب حلقات الذكر والوعظ التي كانت تتم في هذه المساجد والمدارس طيلة أيام السنة، خاصة في المدرسة الكتانية لعلو شأنها وموقعها الجغرافي بالقرب من مساكن الباي، والتي كان يحضرها في المناسبة الدينية عموم الناس، حيث ساهمت في رفع مستوى الوعي الفكري للسكان، لدرجة تكاد تنعدم الأمية تماما بمدينة قسنطينة، في الوقت الذي كانت فيه بعض المدن الفرنسية تعاني من ارتفاع في نسبة الأمية وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وإلى جانب هذه الدروس الرسمية كانت المدرسة الكتانية تتوفر على مكتبة ثرية جدا بالكتب والمخطوطات التي استولى عليها الجيش الفرنسي بعد اقتحام المدينة في شهر أكتوبر 1837، مكتبة ساهم

في تكوينها وتزويدها بنفائس الكتب والمخطوطات صالح باي نفسه، هذا إلى جانب العائلات القسنطينية التي زودتها بما كانت تدخره من رصيد في هذا المجال.

المدرسة الكتانية أثناء الاحتلال من محاولة طمس التعليم العربي الإسلامي إلى تكوين إطارات لخدمة الاستعمار: أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة خلال شهر أكتوبر 1837، انبهر الفرنسيون بالعدد الهائل للمؤسسات الثقافية المتواجدة بالمدينة، ولكن وحشية جنود الاحتلال الفرنسي، وسياسة فرنسا الرامية إلى تجهيل هذا الشعب الذي رفع السيف في وجهها، أطلقت العنان لجنودها للقيام بتدمير وحرق هذه المنارات العلمية الشامخة، على غرار ما فعلت في الجزائر العاصمة، ولعل الإحصائيات السابقة التي تحدثنا عنها لهذه المؤسسات، وما تبقى منها لخير دليل على هذه الوحشية والبربرية الفرنسية.

كان من جملة ما حافظت عليه من مؤسسات دينية وثقافية بمدينة قسنطينة المدرسة الكتانية[28]، ولكنها عطّلتها عن القيام بدورها الرئيسي، وحولتها إلى مقر للإدارة الفرنسية تارة، وإلى محكمة عسكرية تارة أخرى، وهي المحكمة التي أصدرت أحكامها بإعدام ونفي وشنق الجزائريين الأحرار الذين رفعوا لواء المقاومة في وجهها بالشرق الجزائري، وخير مثال على ذلك محاكمة الشيخ المقراني والحداد بمقرها الرئيس[29]، وبعد القضاء على هذه المؤسسات ونفيها للعلماء والفقهاء وتشريدها لهم، في إطار سياسة إطفاء الشموع، تعود فرنسا من جديد لتوظيف عنصر المدرسة كمعول هدم ثقافي تثمينا وتتمة للمجهودات التي يقوم بها الجيش الفرنسي.

وفي هذا السياق رفعت شعار المدرسة في محاولة منها لتعليم الجزائريين اللغة الفرنسية وطمس الهوية الحضارية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وعليه كان من بين ما وقع اختيارها عليه مقر المدرسة الكتانية وتحويله إلى مدرسة فرنسية أطلقت عليها اسم المدرسة الشرعية- الفرنسية بقسنطينة، كما تكون الجزائر العاصمة وتلمسان قد عرفت نفس الشيء، لتصبح ثلاثة مدارس رسمية فرنسية، أو ما بات يعرف بالمدارس الشرعية الثلاث.

وما دمنا بصدد الحديث عن المدرسة الكتانية التي تعد واحدة من هذه المدارس، فإننا سنقتصر حديثنا عن هذه الأخيرة بصيغة المفرد، لأن ما كان يسري من قوانين وتغييرات وإصلاحات على هذه المدارس الثلاث كان يسري على المدرسة الكتانية بقسنطينة، وهذا ما سنعرفه من خلال المحطات التاريخية التالية:

المدرسة الكتانية تتحول إلى مقر للمدرسة الشرعية-الفرنسية: تم تأسيس هذه المدارس الشرعية-الفرنسية على غرار مدرستي تلمسان والجزائر العاصمة في إطار ما سمي بالمدارس الشرعية الثلاث بموجب مرسوم مؤرخ في 30 سبتمبر 1850م/1267ه[30] في حي سوق العصر بجوار جامع سيدي الكتاني، في مقر المدرسة الكتانية التي أنشاها صالح باي[31]، وقبل معرفة الدوافع الفرنسية التي تقف وراء هذا المُستحدث الجديد نود فقط الإشارة إلى المصطلح الذي أطلقته الإدارة الفرنسية على هذه المؤسسة، بعدما شجبت

تسميتها بالمدرسة الكتانية، فلقد أبقى الفرنسيون على كلمة (مدرسة la Médersa) بالنسبة لهذه المدارس الشرعية[32].

وفي معرض حديثه عن هذه المدارس أطلق أبو القاسم سعد الله عليها أحيانا المدارس الشرعية وأحيانا أخرى المدرسة الرسمية-الفرنسية، بينما أطلقت عليها جريدة المبشر اسم المدرسة الفقهية، أما الباحث كمال خليل وفي معرض دراسته الأكاديمية حول هذه المدارس، فقد استحدث لها اسما آخر هو المدارس الحكومية الثلاث أو المدارس الرسمية تارة، والمدارس الشرعية أو الفقهية تارة أخرى، ويرى بأن سبب محافظة الفرنسيين على هذه التسمية هو الاهتمام والمحافظة على تقاليد الشعب الجزائري التي تنظر إلى المدرسة على أنها المكان المخصص لتدريس مختلف العلوم وبمستويات مختلفة من الثانوي إلى التعليم العالي[33]. أما الأسباب أو بالأحرى الدوافع التي تقف وراء تأسيس هذه المدارس (المدرسة) فيمكننا توضيحها من خلال الشواهد التاريخية التالية:

- تصريح "ألفيرد بيل" مدير مدرسة تلمسان في معرض حديثه عن الهدف المتوخى من هذه المدارس الشرعية حيث قال: «هو إعادة الثقة للمغلوبين (الجزائريين)، وجلب الطلبة الذين كانوا يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية، وخصوصا المغرب، والمقصود من المدارس تكوين المترشحين للوظائف المتصلة بمصالح الدين والقضاء والتعليم العام للأهالي وللمكاتب العربية»[34]، ويضيف أبو القاسم سعد الله هدفا آخر من تأسيس هذه المدارس فيقول: كان في كل مكتب عربي قاضي جزائري، وقد لاحظ الفرنسيون أنهم لم يعودوا يجدون من يوظفون في هذا المنصب الحساس، ويضيف أيضا أنّ الغرض من تأسيس هذه المدارس هو امتصاص التعليم المسجدي وتحويل الأنظار إلى المدرسة الرسمية، رغم أن التعليم فيها لا يختلف عن دروس المساجد[35].

- إبراهيم بيوض يقول بشأن الهدف من تأسيسها: «وقد أنشأ صالح باي التركي وغيره مدارس كثيرة في مدينة قسنطينة الكبرى، ومنها المدرسة الكتانية التي أبقت عليها فرنسا في مدينة قسنطينة وجعلتها لإنشاء القضاة والمترجمين كالثعالبية في مدينة الجزائر»[36].

- محمد المهدي بن علي شعيب: جاء في معرض حديثه عن تعيين مدير مدرسة قسنطينة- محمد الشاذلي- والغاية المرجوة منها: «أسندت إليه إدارة المدرسة العربية الفرنسية التي أنشأتها الحكومة العسكرية لتخريج طائفة من الموظفين العرب الذين يتولون وظائف التدريس والقضاء والترجمة»[37].

- أحمد صاري: «فتحت المدرسة الفرنسية سنة 1850 في مقر المدرسة الكتانية التي أسسها صالح باي، وهي ثالث مدرسة أسسها الفرنسيون إلى جانب مدرستي الجزائر وتلمسان، وتتمثل وظيفتها في تخريج الموظفين من قضاة ومدرسين ومترجمين، تولى إدارتها في البداية جزائريون ثم أصبح يديرها فرنسيون ابتداء من سنة 1883»[38].

هذا فيما تعلق بالأهداف التي نراها كلها تصب في تخريج موظفين جزائريين لتعزيز وتثمين الإدارة الفرنسية، التي كانت في حاجة ماسة إلى تشكيل هذه الفئة كحلقة وصل بينها وبين السكان، ناهيك عن تسميم عقول التلاميذ بالأفكار التغريبية خاصة بعدما تولى تسيير هذه المدرسة غير الجزائريين، وفي معرض إنجازنا لهذا المقال وقفنا على جملة من الخصوصيات أو المميزات التي انفردت بها هذه المدارس (مدرسة قسنطينة) ولأهميتها نوردها في العناصر التالية[39]:

- لكل مدرسة ثلاثة معلمين مسلمين (جزائريين) أحدهم مدير للمدرسة، وكانوا يتوزعون المواد التي هي: النحو والأدب والفقه وأصول الدين والتوحيد[تقرر إلغاءه فيما بعد]. وفي سنة 1863 عدل مرسوم إنشاء المدارس وأضيفت اللغة الفرنسية والحساب والهندسة والتاريخ الفرنسي والجغرافية إلى مواد الدراسة، كما كانت كل مدرسة تضم وقافا أو قيما.

- تحت إشراف السلطات العسكرية، فهي تقع تحت إشراف الحاكم العام، -رغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب- وتحت مراقبة الضباط العسكريين العاملين بكل إقليم من هذه الأقاليم الثلاث.

- نشأت إلى جانب أحد المساجد أو قريبا من ذلك.

- كانت السلطات العسكرية تجري عليها تفتيشا سنويا، يقوم به مفتش فرنسي له علاقة بالشؤون العربية (العسكرية)، ويساعده في ذلك أحد المستشرقين القائمين على حلقات اللغة العربية الثلاث، والحاكم العام هو من يعين هذا المساعد.

- التعليم مجاني وليس هناك امتحان للدخول إليها في البداية، حيث كان يكتفي الطالب بتقديم طلب فقط إلى المكتب العربي بالناحية ويوافق عليه الحاكم العسكري، لكن مع مرور الوقت أضيف شرط وهو امتحان دخول لمعرفة ما إذا كان التلاميذ يعرفون القراءة والكتابة بالعربية.

-لم يكن هناك شروط لاختيار المعلمين ولا المدير ولا توجيه التعليم، فقد ترك هذا الأخير للمعلمين أنفسهم على أن يخضع لزيارة المفتش الفرنسي.

- مدة الدراسة ثلاث سنوات فقط.

- المدراء والمدرسون: كان وزير الحرب هو الذي يعينهم باقتراح من الحاكم العام، وأما الحارس أو الوقاف فيعينه الوالي بناء على اقتراح مدير المدرسة، وليس هناك شروط لاختيار المعلمين.

التنظيم الإداري للمدرسة الفرنسية- الشرعية: بعد افتتاح المدرسة الشرعية- الفرنسية سنة 1851، أسندت السلطات الفرنسية إدارتها إلى الشيخ محمد بن عيسى الشاذلي البوزيدي- وهو أول مدير عربي لمدرسة عربية فرنسية[40]- في 30 سبتمبر 1850 مدرسا للنحو، بمرتب شهري قدره 175 فرنكا، واستمر على رأس إدارتها ما يقارب 27 سنة حتى وفاته في 22 سبتمبر 1877م/1295هـ، فخلفه ابنه محمود بن محمد الشاذلي-كان قاضيا في سطيف- في 30 أوت 1877 بمرتب شهري قدره 200 فرنك.

كما استحدثت السلطات العسكرية للمدرسة نظامها العلمي والإداري والمالي والصحي بمقتضى أمرين صادرين من والي الجزائر العام شانزي، أولهما يوم 16 فيفري 1876، والثاني في يوم 29 جويلية من نفس السنة، وهذا النظام هو عبارة عن قانون أساسي يشتمل على 77 مادة تتضمن في مجموعها أغراضا أربعة[41]:

1- الرقابة السياسية على سير المدرسة وسلوك تلامذتها وشيوخها والعاملين بها، وتتولاها السلطة العسكرية.

2- النفقات المالية المخصصة للمدرسة لأداء المصاريف، وجرايات الشيوخ والمنح المخولة للتلاميذ.

3- نظام الإدارة والتدريس، وكيفية تعيين المدير من بين ذوي الأقدمية والأهلية من المديرين للمدارس الثلاث، وبيان عمل كل واحد من المدرسين والتلاميذ وحراس المدرسة والتأديب.

4-الحالة الصحية لموظفي المدرسة وتلاميذها، ويتولى القيام بها طبيب عسكري تعينه السلطة العسكرية.

أما موظفوا المدرسة ودروسها فيمكننا حصرهم في ما يلي:

1- المدير: وهو مكلف بتعليم العلوم الدينية	5- مدرس للحساب والتاريخ والجغرافية
2- مدرس للفقه الإسلامي	6- مدرس ابتدائي مكلف بتعليم اللغة الفرنساوية
3- مدرس للنحو والأدب	7- وقاف أو قانون، وهم حراس وبوابون وخدمة في البيوت
4- مدرس للشريعة الفرنساوية	8- طبيب مكلف بتفقد صحة الأبدان ونظافة المدارس

أما تسمية المدرسين فتكون بترشيح من مدير القسمة العلمية والجنرال الحاكم بالولاية العامة، والوالي العام هو الذي يعين المدرسين من بين المرشحين، ولا يتولى التدريس إلا من له شهادة علمية، ومن لا شهادة له وطلب التدريس يجري عليه امتحان يكون برهانا قاطعا على أهليته للتدريس[42]، أما نظارة المدرسة فقد جعلت لها أيضا تحت نظر مدير القسمة العلمية (ناظر التعليم) بأمر من الوالي العام مؤرخ في 17 جويلية 1883م[43].

وفي نفس السنة التي استحدثت فيها هذه المدرسة (1850م/1267هـ) سُمي بها إلى جانب الشيخ محمد الشاذلي مجموعة من المشايخ يمكن حصرهم في الجدول التالي[44]:

المدرس	تاريخ تعيينه للتدريس	مادة التدريس	راتبه الشهري	وفاته
محمد الشاذلي (مدير)	1850/9/30	النحو	175 (فرنك)	1295ه/1877م
محمد المكي بن سعد البوطالبي[45]	1850/9/30	الفقه	125	1282هـ/1865 دفن بفناء المدرسة
الحاج احمد بن المبارك بن العطار[46]	1850/9/30	التوحيد	125	1298ه/1880م
أحمد بن جلول	فاتح 1865	الفقه	125	مكث 7 أشهر ثم استعفي من الوظيف
محمود بن محمد الشاذلي مدرسا ثم مديرا	1865/11/21	الفقه	125	تمت تنحيته، توفي ت

خلفا لأبيه				1324هـ/ 1905م
الحاج احمد بن عمر (مدرسا من الدرجة2)	1870/12/19	التوحيد	200	1880
عبد القادر المجاوي من الدرجة 3	1878/4/20	النحو والإنشاء	100	1918
الحاج أحمد بن عمر	1878/4/20	الفقه من الدرجة 2		حتى وفاته
السعيد بن داود الزموري[47]	1881/4/15[48]	الفقه من الدرجة 3	100	/

أما في سنة 1301هـ/ 1883م، فقد أبطلت إدارة المدرسة عن المسلمين، وصار المدير فرنسيا يعلم الفرائض[49] ابتداء من 15 افريل 1884، وفي فاتح جانفي 1883 انتقلت نظارة المدرسة بكافة شؤونها من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، و لم تصبح فرنسا تُعيّن جزائريين في مسؤولية المدرسة، حيث يبرز في وقت لاحق دور المستشرقين في إدارتها، ومن بين الذين تولوا إدارتها المستشرق "مارتن" إلى غاية وفاته سنة 1889، وقد خلفه عليها مستشرق بارز آخر هو "موتيلانسكي"[50] الذي ظل على رأس مدرسة قسنطينة إلى غاية وفاته سنة 1906[51].

وهكذا تم وضع العراقيل شيئا فشيئا أمام المدرسين المسلمين بطلب من المستشرقين، فعلى رأي المستشرق "بيل" يجب مراعاة ظروف خاصة عند اختيار المعلمين، حيث دعا إلى عدم تعيين الذين لم يثبت إخلاصهم لفرنسا، ويجب أن يثبتوا ذلك بالعمل والسلوك معا سواء مع تلاميذهم أو مع إخوانهم في الدين أو داخل المؤسسة، وكان على الذين يطمحون إلى وظيفة في هذه المدارس أن يدجنوا أنفسهم قبل أن يغربلهم الفرنسيون[52].

وفي إطار سياستها الرامية إلى منع التدريس وفتح المدارس العربية والتعليم العربي للجزائريين سنّت فرنسا قانون أكتوبر 1892 وبموجبه فرضت على كل من يرغب في فتح مدرسة أو إعطاء درس الحصول على رخصة مسبقة، وهذا القانون هو الذي سلّطته إدارة الاحتلال فيما بعد ضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عندما عملت على إحياء التعليم العربي-الإسلامي[53].

وعلى هذا الأساس تكون قد استقطبت أو بالأحرى عيّنت مجموعة من العلماء المُدرسين بهذه المدرسة اعتقادا منها بأن هؤلاء سيسايرونها ويحققون الأهداف المسطرة لهذه المدرسة، والسؤال المطروح في هذه الأثناء هو: إلى أي مدى نجحت السلطات الاستعمارية في تحقيق هذه الأهداف بواسطة هؤلاء المُدرسين؟ وهل كانت النتيجة عكس ما خططت وباتت هذه المدرسة وبالا على الفرنسيين أنفسهم؟ هذا ما سنقف عليه من خلال تقديم بعض النماذج من المدرسين الذي وقفوا بالمرصاد ضد المخططات الفرنسية الثقافية والتربوية.

يقول أبو القاسم سعد الله في معرض حديثه عن هذه المحاولة المريرة: وهكذا حاولت السلطات الفرنسية تعيين هؤلاء المدرسين، وخصّصت لهم رواتب رسمية من ميزانية الإدارة العامة، واستغنت عن تدريس المساجد- المتبقية بالمدينة- بدروس المدرسة الرسمية (الشرعية-الفرنسية)، وفصلت القضاء عن الدين والتعليم، وهكذا جفّت ينابيع العلم الحرّ وغاضت بحور الفكر، وكاد هذا الليل الطويل ألاّ ينجلي لولا نفحة هبت من الغرب، ونعني بذلك حلول عبد القادر المجاوي بقسنطينة سنة 1288هـ/ 1870م، وتصدره للتدريس في أحد المساجد بقسنطينة، وبعد أن قضى حوالي خمس سنوات من التدريس في هذا المسجد، تم استدعاؤه للتدريس في المدرسة الشرعية-الفرنسية[54].

تجربة الشيخ عبد القادر المجاوي: بعدما حل بمدينة قسنطينة بدأ في تعليم الأطفال في محل لم يذكر الرواة اسمه، وبعد مدة قضاها في التدريس بأحد المساجد بالمدينة، عيّنته الحكومة الفرنسية واعظا بجامع الكتاني في إطار سياسة الاستقطاب للعلماء، فظهرت كفاءته في التربية والتعليم...، وحين اتجهت الأنظار إليه وزاد إقبال الناس عليه أراد الاستعمار أن يقيده بالوظيف، فعينته مُدرسا بالمدرسة الكتانية لتدريس العلوم الشرعية واللغوية للأقسام العليا، وكان يتقن عمله ويعتبره جهادا وعبادة يتقرب بها إلى الله[55].

ومما ذكره إبراهيم بيوض حول توظيف المجاوي بالمدرسة الكتانية بقسنطينة: «وأراد الاستعمار أن يجعله تحت نظره في التربية والتعليم، فدعاه إلى التدريس في المدرسة الكتانية...؛ فرأى في هذه الدعوة ما رأى في وظيفة المسجد فَقَبِلَ، إنه إذا لم يقبل فإن الاستعمار لا بد أن يقفل مدرسته، ويدعو للتدريس في الكتانية بعض المستشرقين أو بعض أذنابه من الجزائريين، فيسمموا أبناء الجزائر، ويقتلوا الدين في نفوسهم، فيكونوا لأمتهم بلاء سيما وهم سيتولون أكبر وظيفة في الدين وفي المجتمع، وهو القضاء، إن دخوله إلى المدرسة الكتانية سيُحييها وسينشئُ تلاميذ يتولون التدريس بعده فيها، فتستمر في الطريق الذي يدفعها فيه مدة طويلة، وهذا مغنم كبير للدين والجزائر[56].

لم يكن المجاوي كغيره من المدرسين الذين كان همهم الوظيفة فقط والتزلف للفرنسيين بل راح يعمل عكس ما تمنته إدارة المدرسة، وفي هذا الصدد يقول بيوض: «كان الشيخ يحب تلاميذه حبا جما، فأحبوه حبا كبيرا...، وإذا أحس بإلحاد في بعض العقول من أساتذهم الفرنسيين أزاله بإقناعه، وأوقف تلاميذه على دسائس المستعمرين وسمومهم في دروسهم ليتقوها...، وكان الفرنسيون الذين يديرون المدرسة والذين يدرسون بها يعجبون بغزارة علم الشيخ، وبراعته في التربية والتعليم، ونتائجه الباهرة في التلاميذ، فيوجع قلوبهم ما يرون، بودهم أن لا تكون تلك المدرسة إلا مرجل الحداد الذي يغمس فيها الحدائد المحمرة فتبرد، والأحواض الممتلئة بالماء تُرمَى فيها السيوف الحديدية فتصدأ، ولكن الشيخ عبد القادر وزملاءه المدرِّسين المسلمين الذين نفخ فيهم روحه فكانوا على إخلاصه، جعلوا هذه المدرسة مصنعا للدين والوطنية، فصار تلاميذها يشتعل في عيونهم ما بعيون شيخهم عبد القادر من بريق المضاء والوطنية، والغيرة

على الدين، ذلك البريق الذي سينتشر في الجزائر فيكون نارا للثورة تلفُّهم وتذريهم رمادا في البحر، ولكن ماذا يفعلون؟»[57].

ببساطة قامت السلطات الفرنسية بتدبير حيلة نقل الشيخ المجاوي من المدرسة الكتانية بقسنطينة إلى الجزائر العاصمة للتدريس بالمدرسة الثعالبية للتخلص منه ومن النتائج التي بدأت تتحقق علي يديه بالمدرسة، واستخلفته بالشيخ المولود بن الموهوب الذي هو في الأصل تلميذا للمجاوي.

2- تجربة الشيخ المولود بن الموهوب: حلّ الشيخ المولود بن الموهوب (1866-1939) مدرسا بالمدرسة الرسمية الكتانية[58] محل شيخه المجاوي، وفي هذا الصدد يقول إبراهيم بيوض: «وفي سنة 1895 نزل إلى ميدان الإصلاح والتعليم بعدما أجازه المجاوي وعمره 29 سنة، فرشحه للتعليم فيها، فسمته الحكومة مدرسا بها في سنة 1895، وأسندت إليه دروسا في الفقه والعلوم العربية، وفي التوحيد بعد ذلك، فقام بفنونه أحسن قيام وسر به الشيخ المجاوي كل السرور، اطمأن على غراسه في قسنطينة وعلى نهضته الحديثة بها، وحسب رأى بيوض فإن قبول الشيخ المجاوي الانتقال من قسنطينة إلى العاصمة مع شدة حبه لها كان لوجود الشيخ المولود الذي سيحسن خلافته في ميادينه في قسنطينة، وقد حقق أمال شيخه فيه، فخلفه في فنونه وتلاميذه في المدرسة الكتانية، وفي وعظه وإرشاده، وفي رفع راية النهضة الحديثة، وفي مكافحة الاستعمار في شجاعة وحنكة ودهاء»[59].

هذا وقد أنجب المولود بن الموهوب كثيرا من التلاميذ النبغاء في العربية والدين، انبثوا في أنحاء الجزائر في وظائف القضاء والترجمة والتدريس، يمتازون عن تلاميذ المستعمرين بحب الوطن والغيرة على الدين والعربية[60]، وهذا يُعد في نظرنا انتصارا كبيرا على دسائس الاستعمار الفرنسي التغريبية في الجزائر.

تجربة حمدان الونيسي: ساهم الونيسي في تنوير العقول ونشر العلوم وتخريج القضاة من المدرسة الكتانية ثم المدرسة الشرعية-الفرنسية[61]، فقد سطع نجم هذه المدرسة من خلال الدروس التي كان يُلقيها، وهذا ما وقف عليه المستشرقون الذين كانوا يفتشون دروسه منذ سنة 1905 حيث وصفوه بأوصاف تدل على أنه لم يكن مدرسا عاديا، كما يذكر سعد الله: يأكل الخبز ويمشي بين الناس، كما كان أغلب الموظفين والمدرسين عندئذ[62].

ومما جاء في أول تقرير عنه من مدير المدرسة: إنه مكسب لمدينة قسنطينة وإنه أهل للدروس العليا وليس الابتدائية، ووصفه شارل سان كالبر الذي خلف موتيلانسكي في إدارة المدرسة بقوله: إنه واضح الدرس رفيع المستوى، وإن تلاميذه أغلبهم من القرى المجاورة، وفيهم من جاء من عنابة، وليس منهم من يرغب في الترشح للمدرسة الرسمية[63].

ونظرا للمكاسب التي حققها لصالح التلاميذ المُتمدرسين، يذكر أبو القاسم سعد الله أن سلطات الاحتلال قامت بعزل الونيسي بسبب عدم إذعانه في استخدام السبورة كوسيلة للتدريس، وهو مبرر يراه

واهيا، وجاء قرار طرده في تقرير المفتش سان كالبر لسنة 1910 الذي تقرر فيه طرد الونيسي من وظيفته كمدرس، وتم تعويضه بالشيخ عبد المجيد بن عبد الله بوجمعة، مدرس اللغة العربية والأدب بالمدرسة الشرعية الرسمية، وقد تولى بوجمعة وظيفته الجديدة في شهر مارس1910، كما تناول نفس هذا التقرير عدد التلاميذ الذين ازدادوا بالمدرسة بعد طرد الونيسي فقد كانوا 29 تلميذا سنة 1909 وأصبحوا 62 تلميذا سنة 1910م[64].

استمر الشيخ بوجمعة في هذه الوظيفة ردحا من الزمن، وكان يجمع بين التدريس في المدرسة والتدريس في الجامع الكبير، وفي سنة 1923 وجدنا المفتش الجديد دورنون[65] ينتقد الشيخ بوجمعة لجمعه بين المنصبين من جهة، ولكونه يقدم تلاميذه على غيرهم أثناء امتحان الدخول إلى المدرسة الشرعية باعتباره عضوا في لجنة الامتحان[66].

هذا إلى جانب مجموعة من المدرسين من بينهم محمد بن أحمد العباسي[67] ابن العابد صالح الذي عُيِّن سنة 1901 واستمر إلى غاية 1934، وعبد السلام بن زراق الذي عُيِّن مدرسا سنة 1934 واستمر إلى غاية وفاته سنة 1945، والشيخ محمد العابد الجيلالي، المعروف بحماسه الوطني وغيرته الدينية، الذي كان له الفضل في وضع أناشيد مدرسية يتغنى بها التلاميذ جماعيا، وقد طبع ذلك في كتيب سنة 1939، وقد نوهت به كل من جريديتي الشهاب الصادرة في أوت 1939، والبصائر الصادرة في 4 أوت 1939[68]، وعبد المجيد بن جامع المفتي (ت1955)، والشيخ مزيان التلمساني (مديرا)، أبعدته السلطة الولائية الفرنسية عن قسنطينة بدعوى أنه شخص غير مرغوب فيه أثناء الثورة التحريرية، وأخيرا مصطفاي عبد الرشيد الذي أبعدته السلطات الفرنسية هو الآخر[69].

نظرا للوضعية التي بات عليها التعليم في المدرسة الشرعية-الفرنسية، والذي لم يصب في خدمة المشاريع الفرنسية، عرفت هذه المدرسة عدة إصلاحات وتغييرات جذرية متعددة، منها ما تعلق بالقانون الأساسي الخاص بشروط الالتحاق بها، ومنها ما تعلق بالمدرسين أو التلاميذ الجزائريين، أو بالمواد التي تُدرس في المدرسة، حيث تم التركيز بشكل كبير على ضرورة انتقاء المخلصين من الجزائريين للإدارة الفرنسية، ومن بين سنوات الإصلاح التي عرفتها هذه المدرسة: 1869[71]، 1876، 1878، 1886، 1895[70]، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تذبذب عدد التلاميذ المتمدرسين بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى[72]، في الوقت الذي تكون قد عرفت فيه الحركة الوطنية الجزائرية انتعاشا كبيرا مع مطلع القرن 20 وبعد الحرب العالمية الأولى من خلال النوادي والجمعيات، ولعل من أبرزها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ستظهر كمنافس قوي للتعليم العربي-الفرنسي بهذه المدارس الفرنسية.

استمرت الدراسة بالمدرسة الشرعية-الفرنسية إلى غاية سنة 1944م أين تحولت إلى ثانويات ذات مستويين (متوسط وثانوي)، أما في سنة 1951 فقد تحولت إلى ثانوية (ليسي) فرنكو-ميزولمان/ فرنسي-

إسلامي، وأصبحت مهمة هذه المدرسة التحضير لنيل شهادة البكالوريا[73]. وقبل ان ننتقل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل هذه الدراسة نود طرح السؤال التالي: ما هي النتائج التي حصّلها الفرنسيون من هذه المدرسة؟ وإلى أي مدى نجحوا في تكوين موظفين جزائريين في الإدارة الفرنسية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية:

بعد مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة الشرعية الفرنسية، جاء في تقرير المستشرق بيل قبل إصلاح 1876م المتحمس جدا للفرنسية:«قد أدت هذه المدرسة دورها بالنسبة للمسلمين، لأنها كانت تضم عدد كبيرا من المترشحين، رغم حالتهم السيئة في السكن والعناية، كما أن الإدارة الفرنسية قد وجدت فيها موظفين اعتمدت على مشاعرهم وولائهم بعد أن عركتهم في الميدان فوجدتهم أقل خطرا عليها من أولائك الذين وظفتهم في المدارس الحرة (الزوايا)، أو من الجامعات الأجنبية الإسلامية»[74]. ثم سرعان ما يشيد بولاء المتخرجين من هذه المدرسة: «ويرجع الفضل في ولاء الخريجين وكسب مشاعرهم إلى تعلمهم اللغة الفرنسية...؛ فقد كان له الأثر الإيجابي على عقلية التلاميذ فقربهم قليلا من الفرنسيين»[75].

ومما ذكره أبو القاسم سعد الله حول النتائج التي تكون قد حققتها هذه المدرسة التي تعد في نظره وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الاستعمارية، خصوصا الوظائف الدينية والقضائية، وبناء على مدة الدراسة التي كانت ثلاث سنوات، فكان قلما ينهي التلاميذ هذه الفترة، ويتولون المناصب القضائية والدينية، ورغم خطورتها وقيمتها فقد تولاها الأميون وأشباههم، وكانت النتيجة الضحل من العلم والإساءة إلى الدين الإسلامي والقضاء والتعليم[76].

وفي معرض حديثه عن الخدمات التي قدمتها هذه المدرسة ومثيلتيها في الجزائر العاصمة وتلمسان: «وهكذا تكون المدارس الشرعية-الفرنسية الثلاث قد أدت خدمات كبيرة لفرنسا وليس للثقافة العربية الفرنسية ولا الثقافة الإسلامية، فلم تخرج علماء في الفقه الإسلامي ولا في اللغة العربية قادرين على ملء الفراغ الذي تركه الجيل القديم بالانقراض والهجرة، ولم يبرز منها منافسون لعلماء الزوايا أو الأحرار العصاميين في الثقافة الإسلامية الذين كان الفرنسيون يخشون من توظيفهم لأنهم خطيرين وغير موثوق في نواياهم»[77].

أما بالنسبة للتلاميذ الجزائريين المسلمين الذين درسوا في هذه المدرسة، فيقول بشأنهم: «كما أن تلاميذ المدارس الشرعية، وقد بلغ عمرها قرنا كاملا، لم يستطيعوا منافسة علماء الزيتونة او القرويين أو الأزهر في الأدب واللغة والتوحيد والفقه وحركة التأليف، رغم أن التصريحات الأولى لبعض الفرنسيين يفهم منها أن الهدف من إنشائها وإصلاحها هو الوصول إلى هذه النتيجة...، صحيح أن لغة تلاميذها كانت مزدوجة وأن ثقافتهم كانت متنوعة وعقليتهم كانت علمية أكثر من زملائهم خريجي الزوايا ومعاهد الشرق

وتونس والمغرب، ولكننا نتحدث هنا عن الدور المنتظر منهم في تخصصهم، وهو القضاء الإسلامي واللغة العربية والأدب والترجمة وما إلى ذلك»[78].

ويضرب لنا مثالا على ذلك بمالك بن نبي الذي يعد من أبرز المتخرجين من هذه المدارس، ولكنه لم يبرز إلى بعد أن ذهب إلى فرنسا نفسها واكتشف عبقريته هناك[79]، وما دمنا بصدد الحديث عن هذه القامة الجزائرية الشامخة، الذي التحق بهذه المدرسة ودرس بها على يد الشيخ ابن الموهوب يكون قد تأثر بمدرسيه الجزائريين أكثر من الفرنسيين، وكان منكبا على مطالعة كتب التراث العربي الإسلامي، ورغم تخرجه منها في حدود سنة 1922م، وتعيينه كمتطوع في محكمة تبسة، وعون في القضاء بمحكمة أفلو سنة 1927م، فإنه تخلى عن كل هذا فيما بعد والتحق بمعهد الدراسات الشرقية ليتخصص في الكهرباء، وتخرج منه سنة 1935م كمهندس[80]، وباءت سياسة فرنسا في استقطاب هذه النخب الجزائرية المتفتحة التي بدلا من أن تخدم المُستعمر حاربته وقاومته بشراسة.

- المدرسة الكتانية بعد الاستقلال: من الأكاديمية الجامعية إلى معلم لتكوين المعلمين والمرشدين:

سكتت المرجعيات التاريخية التي عدنا إليها أثناء إنجازنا لهذه الدراسة عن تحديد موقع المدرسة الكتانية بعد الاستقلال، عدا بعض المعلومات التي لا تسمن ولا تغن من جوع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على النسيان الذي بات يعانيه هذا الصرح الثقافي الذي كان له تاريخ طويل، وأدوار كبيرة طيلة 240 سنة من الوجود، فكم من المارة الذين يعبرون اليوم شارع العربي بن المهيدي، أو من التلاميذ الذين يدرسون في ثانوية سمية المقابلة للمدرسة يتجاهلون تاريخ هذا الصرح الثقافي، وحتى الذين يرتشفون فناجين القهوة في مقهى النجمة المجاورة للمدرسة لا يتحدثون إن لم نقل لا يعرفون ماذا تمثل البناية الضخمة الموجودة بالقرب منهم. وهذا والله لهو النسيان بعينه.

بعد الاستقلال استغلت المدرسة الكتانية تحت مسميات مختلفة عدا اسمها الأصلي، من مدرسة للتعليم في البدايات الأولى من الاستقلال، إلى مقرات إدارية تابعة وهيكلا تابعا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت اسم الأكاديمية الجامعية للشرق، حيث قدمت خدمات جليلة وعديدة لجامعة منتوري بقسنطينة ولجامعات الشرق، من خلال عقد كثير من الندوات والمؤتمرات العلمية ذات الصبغة الإدارية، ففادت وأفادت وانتشر عطاؤها على جامعات الشرق الجزائري.

وفي الآونة الأخيرة تحول هذا المعلم والصرح الثقافي إلى معهد وطني لتكوين الأسلاك الخاصة بإدارة وزارة الشّؤون الدّينية والأوقاف، من أئمة وأساتذة التّعليم القرآني والأعوان الدّينيين من مؤذّنين وقيّمين وغير ذلك، ولقد بدأ هذا المعهد يعطي ثماره من خلال إشرافه على تسيير هذا القطاع المؤسساتي والحيوي في جزائر الاستقلال، ويبقى السؤال المطروح الذي لم نجد له إجابة هو لماذا تم إقصاء وتهميش الاسم العريق

لهذا المعلم- المدرسة الكتانية- ولم يُسمى به؟ فهل هذا لا يتناسب مع هذا المقام؟ أم هو قفز وتجني على التاريخ وعلى الموروث الحضاري للشعب الجزائري؟

خاتمة: من خلال ما سبق ذكره يمكن التأكيد على جملة من النتائج التي حاولنا ملامستها من خلال هذه الدراسة:

- التأكيد على دور صالح باي في الاهتمام بالجانب الثقافي والتربوي خاصة، وهي تجربة فريدة من نوعها خلال العهد العثماني، ولكن يبقى السؤال المطروح هو لماذا تلك النهاية المأساوية التي تعرض لها في نهاية المطاف؟ هل لأنه انفرد بهذه الخصوصيات عكس أقرانه من البايات؟ أم أن رياح الفتنة والضغينة كانت تقضي على كل مجدد ومصلح من منظومة الحكم العثماني التي تميزت بالجفاء والعداء لكل ما هو ثقافي وعلمي؟

- التأكيد على الدور الحضاري الذي لعبته هذه المدرسة منذ تأسيسها سنة 1775 وإلى غاية الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة سنة 1837م، وعلى الرغم من ذلك فالمرجعيات التي أشارت إلى هذه المدرسة تكاد تحصر مجال الحديث عنها في مرحلة حكم صالح باي فقط، وكأن هذه المدرسة توقفت بعد مقتله مباشرة وأُريد لها أن تُدفن معه من طرف خصومه من القسنطينيين أنفسهم، هذا خطأ كبير جدا لو ثبت في حق هؤلاء الخصوم الذين تولوا حكم بايلك الشرق من بعده.

- أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة سنة 1837م، قامت السلطة الاستعمارية بتغيير الوجه الحضاري للمدينة، فعاثت فسادا في مؤسساتها الثقافية والدينية، ولكن كان من جملة ما حافظت عليه من مبان ومؤسسات المدرسة الكتانية لعمارتها الفنية الراقية، ولاستغلالها كمؤسسة إدارية لخدمة سلطة الاحتلال، فعرفت المدرسة عدة مسميات وعدة وظائف إلى أن حلت سنة 1850م حيث تحولت إلى المدرسة الشرعية-الفرنسية لتوظيف وتخريج طائفة من الجزائريين في المناصب الإدارية الفرنسية، ولمحاربة التعليم العربي الإسلامي.

- خلال الفترة الممتدة من سنة 1850م وإلى غاية 1951م بذلت السلطات الفرنسية عسكرية ومدنية منها جهود معتبرة في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة لهذه المدرسة، فوظفت المُدرسين الجزائريين ودرّست تلاميذهم على أيديهم وأيدي بعض المعلمين الفرنسيين والمستشرقين، ولكن النتيجة في الأخير كانت مُخيبة للآمال، مع التسليم بتحقيقها لبعض المكاسب الأخرى، ولكنها لم تكن في المستوى المطلوب.

- خلال الفترة الممتدة من سنة 1951م وإلى غاية 1962م، وهي المرحلة التي تحولت فيها المدرسة إلى ثانوية فرنسية-إسلامية، وقفنا أيضا على شحّ كبير في المعلومات المتعلقة بهذه المدرسة، سوى ما أشرنا إليه من كون الطلبة المتمدرسين بها قد التحقوا بالثورة التحريرية في إضراب 19 ماي 1956م، ولكن من

دون أن نقف على إحصائيات دقيقة لهم، وهو ما سيعطي للموضوع بعدا آخر لدى الزملاء الباحثين للمزيد من البحث والتقصي في هذا الجانب.

- وأخيرا وليس آخرا تعود هذه المدرسة بعد الاستقلال إلى أهلها وأصحابها، ليتم توظيفها في عدة قطاعات حيوية فمن مؤسسة تربوية إلى مؤسسة جامعية إلى مؤسسة دينية ثقافية تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ولكن من دون أن تحمل الاسم التاريخي لها، المدرسة الكتانية.

الملاحق:

الملحق رقم1.

جوانب من مسجد سيدي الكتاني بسوق العصر[81].

الملحق قم2.

المدرسة الكتانية في العهد الاستعماري بعد تحويلها إلى المدرسة الشرعية-الفرنسية سنة1850[82].

الهوامش:

1- هو صالح باي بن مصطفى، ولد سنة 1755 في منطقة إزمير بالأناضول، قدم إلى الجزائر وعمره حوالي 16 سنة على اثر حادث عائلي حيث تسبب في قتل أحد أقربائه فهاجر حتى يتفادى العقاب، وخلال وجوده بالجزائر العاصمة اضطرته الحاجة للعمل في أحد المقاهي التابعة للأوجاق، حيث تعرّف على بعض مواطنيه من أفراد الميليشيا التركية أصحاب النفوذ، فتجند مثلهم، وهو ما فتح له الباب

لتولي مناصب إدارية أخرى، لما كان يتميز به من خصال وخلال، كالشجاعة والمهارة والكفاءة، ومن بين المناصب التي شغلها قبل توليه منصب الباي: المشاركة في حملة أزرق عينيه على تونس، التي أظهر فيها كفاءة عالية، لفتت إليه انتباه الباي أحمد القلي فولاه على قيادة الحراكتة (العواسي)، كما زوّجه من ابنته، ولقد استمر في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات، ثم لم يلبث أن عينه خليفة له سنة 1765، ولما توفي الباي أحد القلي سنة 1771 عيّنه الداي محمد بن عثمان على رأس بايلك قسنطينة، مكث في الحكم مدة 22 سنة قضاها كلها في توطيد الأمن والاستقرار ببايالك الشرق، لكنه في مهاية المطاف قتل بدم بارد حي أعدم في ساحة السجن صبيحة يوم الأحد 16 محرم 1207هـ/ 01 سبتمبر 1792م، ويذكر الزهار في مذكراته أن مؤامرة قتله كانت تقف وراءها زوجة الداي حسن باشا انتقاما لأبيها، وأخذا بثأرها من الباي الذي كان السبب في قتل والدها الخزناجي محمد باشا، ومما ذكره المؤرخ عبد الرحمان الجيلالي بخصوص مقتله: "وبموته خسرت الجزائر قائدا محنكا خبيرا بفنون الحرب ورجلا سياسيا عظيما عارفا بتدبير شؤون الحكم وتسيير الإدارة عالما بمصالح البلاد وحاجياتها وما تتطلبه من انجازات ومهام". يراجع: أحمد الشريف ازهار: مذكرات الحاج أحمد الشرف الزهار، صص64-65/أوجين فايست: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي 1792-1873، صص24-25/عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، صص279-280/صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، صص176-179/أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص133.

2- هو عبد الله بن هادي ين يحي الثالث، شيخ مربي وعارف مصلح، وصفه مترجموه بالولي الصالح، الإمام القطب، ذو السر الظاهر، والنور الباهر، والبركات والآيات، والكشف وخوارق العادات... ت490هـ، دفن بقسنطينة، وبني عليه ضريح ومسجد جامع، ومدرسة تدرس فيها العلوم الشرعية إلى الآن، وقد جدد بناءه الأمير صالح باي (ت1197هـ)، ودفن به، وله ولذريته بقسنطينة وعمالتها عدة أضرحة وزوايا ومدارس عليها أوقاف وتوابع. معلمة المغرب، مطابع سلا ومطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1425هـ/2004م، ج20ص6757/موقع المؤسسة الكتانية عبر الموقع الإلكتروني /www.fondationkettani.org

3- أثناء انجازنا لهذا المقال وقفنا على تسمية أخرى للمدرسة الكتانية، تحت اسم المدرسة الصالحية، نسبة إلى مؤسسها صالح باي، يراجع: قشي فاطمة الزهراء: قراءة في حياة صالح باي بن مصطفى، ص71.---4-أوجين، فايست: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي 1792-1873، ترجمة صالح نور، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، 1432هـ/2010م، ص47.---5- أحمد الشريف، الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار1168-1246هـ/ 1754-1830م، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص.65

6- فاطمة الزهراء، قشي: قراءة في حياة صالح باي بن مصطفى، باي قسنطينة، المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمان المودن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 41، مطبعة النجاح الجدية، ادار البيضاء، 1995، ص.81

7- أوجين، فايست: المصدر السابق، ص48.---8- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 1415هـ/1994م، ج3، صص278-279. بينما يذكر ناصر الدين سعيدوني في الصفحة 66 أن تاريخ بناء هذا الجامع كان سنة 1203هـ/ 1792م.

9- من أشهر علماء عصره، له مؤلفات متعددة، من بينها: كتاب في مباحث الاجتهاد وحاشية على شرح السيد للمواقف العضدية، تولى القضاء والإفتاء مرارا بقسنطينة، له رسالة في تحريم شرب الدخان، ورسالة أخرى في مناقشة العلماء القائلين بالتأويل في مبحث المتشابه، يراجع: أحمد توفيق المدني، محمد باشا داي الجزائر 1766-1791، صص70-71.---10- أحمد توفيق، المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص135.---11- ناصر الدين، سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص65.---12- المرجع نفسه، ص.67

13- محمد الصالح، بن العنتري: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنيطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تحقيق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص64.---14- صالح، عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005، ص178.---15- أحمد توفيق، المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المرجع السابق، ص.72

16- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج3، ص126.---17- عبد العزيز فيلالي، محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة الطبيعية، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1404هـ/ 1984م، ص.82

18- أوجين، فايست: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي، المصدر السابق، ص-ص49-50. كما يمكن مراجعة نص هذا القانون عند أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، ص-ص134-135.

19- المصدر نفسه، ص49.---20- ناصر الدين، سعيدوني: المرجع السابق، ص67.---21- أوجين، فايسيت: المصدر السابق، ص52.---22- المصدر نفسه، ص52.---23- عبد العزيز فيلالي، محمد الهادي لعروق: المرجع السابق، ص82.---24-المرجع السابق، ص44.---25-المرجع نفسه، ص61.---26-المرجع نفسه، ص.61

27- عبد الحميد، زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص209.---28- يذكر سعد الله أبو القاسم أنه من بين المدارس التي أبقى عليها الفرنسيون بقسنطينة: مدرسة جامع سيدي الأخضر التي بناها أيضا صالح باي، التي عطّلوها واغتصبوا أوقافها وجعلوها مقرا لكرسي (حلقة) اللغة العربية الذي أحدثوه ليتعلموا هم العربية ويعلموا الجزائريين الفرنسية، كما حوّلوا جامع وزاوية (مدرسة) سيدي التلمساني إلى جمعية فرنسية-دينية تسمى (سيدات ليون باستور) سنة 1853، وتحويل قاعة الصلاة التابعة لمدرسة جامع رحبة الطابية أو الشيخ علي مخلوف (ت586ه) إلى إسطبل لخيول فرقة الصبايحية، أما المدرسة فحولت إلى مقر للجمعية الأثرية التي كانت تصدر المجلة الشهيرة بـ(روكاي)، وتعطيل مدرسة جامع سوق الغزل، بعدما تحول إلى كنيسة...الخ. يراجع: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص.44

29- www.elkhabar.com/press/article/50389/ -

30- محمد المهدي بن علي، شغيب: المرجع السابق، ص296.---31- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص44.---32- المرجع نفسه، ص261.---33- كمال، خليل: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، مرقونة، إشراف الدكتور أحمد صاري، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008، ص69.---34- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص370.---35- المرجع نفسه، ص.127

36- إبراهيم، بيوض: حياة وآثار الشيخ محمد علي الدبوز، تقديم محمد صالح ناصر، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المحمدية، 2013، ص52.---37- محمد المهدي بن علي، شغيب: المرجع السابق، ص293.---38- أحمد، صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص8.---39- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص-ص370-.372

40- محمد المهدي بن علي، شغيب: المرجع السابق، ص292، يراجع أيضا أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص.76

41- المرجع نفس، ص-ص294-295.---42- المرجع نفسه، ص295.---43- المرجع نفسه، ص.295

44- المرجع نفسه، ص-ص296-297.---45- إلى جانب وظيفة التدريس في الكتانية تولى القضاء، عاصر الاحتلال واختلط بالفرنسيين، توفي في سنة1281ه، يراجع: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص57.---46- الحاج أحمد بن المبارك المعروف بالعطار (ت1870) تولى التدريس في الكتانية، ألف في علم البلاغة بوضع حاشية على عبد الرحمان الأخضري (الجوهر المكنون)، كما ورد في تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص66، وتذكر قشي فاطمة الزهراء بخصوص بن العطار: الشيخ الحاج أحمد بن المبارك الميلي القسنطيني الذي تصدر للإفتاء ثم اشتغل بالتدريس في مدرسة سيدي الكتاني -أو المدرسة الصالحية التي أحدث بنيانها صالح باي -بعد 1850، كان عضوا بالمجلس الشرعي، فقد ألف كتاب تاريخ قسنطينة، يراجع مقالها الموسوم بقراءة في حياة صالح باي بن مصطفى باي قسنطينة، ص-ص71-72.

47- في 15 أفريل 1886طلب التقاعد، فحمل تدريس الفقه على معلم الفرايض الفرنسي.---48- في نفس هذا التاريخ ارتقى الشيخ عبد القادر المجاوي إلى الدرجة 2 بمرتب شهري قدره 1200فرنكا.---49- وكانت قبل ذلك أي في سنة 1879 قد بدأت في

تعيين المدرسين الفرنسيين لتدريس اللغة الفرنسية بالمدرسة.---50- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص38، عُين مديرا لمدرسة قسنطينة العربية-الفرنسية ثم أصبح هو أستاذ كرسي العربية فيها سنة 1889، قام بتدريس اللهجات البربرية، ونشر أبحاثا حول جربة وسكان جبل نفوسة، ووادي ميزاب...توفي سنة 1907. كما يمكن مراجعة ج4 من تاريخ الجزائر الثقافي، ص41.

51- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص28. استمر عمل الفرنسيين في المدرسة الكتانية التي بناها صالح باي، إلى غاية سنة 1907، تم نقل مقرها بسوق العصر إلى مقرها الجديد بالشط، حيث هي الآن، ولقد بنيت على الطراز الأوربي الجديد، وفتحت أبواهبها في سنة 1908، وهي الواقعة اليوم في شارع العربي بن المهيدي، يراجع: أم الحواضر في الماضي والحواضر، ص299، أحمد صاري: شخصيات وقضايا في تاريخ الجزائر المعاصر، ص8.

52- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص-ص393-394.---53- أبو القاسم، سعد الله: أبحاث وآراء، ج4، المرجع السابق، ص43.---54- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص128.---55- أبو عمران الشيخ وآخرون: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص-ص473-474.---56- إبراهيم، بيوض: المرجع السابق، ص-ص105-106، ومما يذكره بخصوص سنة توليه التدريس بالكتانية والمواد المُدرسة: وفي سنة 1290هـ/ 1873م، أسندت له إدارة المدرسة الفنون الكبرى للطبقات الكبرى، فكان يُدرس في الشرعيات التفسير، والحديث، وغيرهما، وفي العربية كان يُدرس النحو، والبلاغة وغيرهما.---57- المرجع نفسه، ص-ص106-107.---58- أحمد، صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص9. ويذكر بخصوصه: التحق بمدرسة الكتانية سنة 1886، ولازم المجاوي 12 سنة، وتخصص في العلوم الشرعية والعربية على يده.---59- إبراهيم، بيوض: المرجع السابق، ص-ص141-142.---60- المرجع نفسه، ص143.---61- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص485.---62- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص-ص131-132.----63- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص132. وهذا والله الزهد بعينه والترفع عن الوظيف في هذه المناصب الحساسة، التي لم يكن يتولاها إلا من كانت لهم خبرة كبيرة ونفوس عزيزة بحيث يخدمون أبناء جلدتهم ويوجهونهم الوجهة السليمة والصحيحة حتى في مؤسسات الفرنسيين الرسمية، دون خوف ولا وجل.---64- المرجع نفسه، ص-ص138-139.---65- كان في نفس الوقت يشغل منصب مدير مدرسة قسنطينة الشرعية، وهو من المستشرقين، يراجع: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7 ص345.----66- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص142، ورد في هامش هذه الصفحة معلومات مفادها أن مالك بن نبي من تلاميذ الشيخ بوجمعة في مدرسة قسنطينة، ولقد نوّه به في مذكراته، التي لم نتمكن من العودة إليها، في هذه العجالة، ولقد كان كثير النقد لمدير المدرسة درونون ويعتبره أحد أساطين الاستعمار..---67- أبو القاسم سعد الله،: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص60.---68- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص-ص302-.303

69- محمد المهدي بن علي، شغيب: المرجع السابق، ص-ص298-299.---70- يُنظر بشأنه تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص-ص384-385.---71- نشرت جريدة المبشر الصادر في 26 ديسمبر 1896 البرنامج الدراسي للمواد المتدرسة في مدرسة قسنطينة، وللمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج يُنظر تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص-ص390-391.---72- في سنة 1879 كان عددهم 26 تلميذا، ارتفع ينة 1882 إلى 29 تلميذ فقط بعد مرور خمس سنوات، وفي الفترة ما بين 1911-1912 وصل إلى 54 تلميذا، وفي 1931 تقلص إلى 43 تلميذ، ثم ارتفع في سنة 1936 إلى 61 تلميذ، أما من حيث الشهادة التي تمنحها هذه المدرسة فهي تؤهل للوظائف الدنيا المخصصة للأهالي في الإدارة الفرنسية، وهذه الوظائف حسب الصنف الثاني هي: العون، الحزاب، المؤذن، الطالب (المعلم) في المدارس الابتدائية، الوكيل، الخوجة، والعدل، والدلال عن القاضي...الخ. هذا إلى جانب الباش عدل، والإمام، والقاضي، والمفتي. يراجع: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص398.---73- أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص400.---74- المرجع نفسه، ص376.---75- المرجع نفسه، ص376.---76- المرجع نفسه، ص373.---77- المرجع نفسه، ص401.

78- المرجع نفسه، ص402.---79- المرجع نفسه، ص402.---80- كمال، خليل: المرجع السابق، ص-ص134-.137

81- www.4algeria.com/vb/4algeria196506/---- 82- Ibid.

ABSTRACT:
*This study is the definition of one of the cultural institutions in Constantine under Ottoman rule, and exactly durnig Saleh Bey era (1771 – 1792). This institution is **El-Kettanya school**. Founded by Saleh Bey in 1775. and after the French occupation of Constantine in 1837 Around the school to Franco- Arab school in 1850. Also included in the students' strike in May 19 th 1956.*
After independence, El-Kettanya school named different names and it had a many functions as University Academy of East, and Imams Center Formation.